مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الاتجاهات العالمية لتطوير التعليم العالي ومساعي الحكومة المصرية لمواكبتها من خلال الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2030

أ.د. علاء عبد الحفيظ محمد

بقلم خبير

إصدارة إلكترونية شهرية

يصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء

85

نوفمبر ٢٠٢٤

رئيس المركز

السيد الدكتور/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

د. نهلة السباعي

رئيس الإدارة المركزية لدعم القرار

إشـــراف

د. خديجة عرفة

رئيس الإدارة المركزية للتواصل المجتمعي

مديـر التحـرير

د. إسراء أحمد إسماعيل

مدير الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية

التصميم الجرافيكي

م. أيمن الشريف

م. نسمة أيمن

المراجعة

الإدارة العامة للجودة

أ. سمر فيصل

بقلم خبير

إصدارة إلكترونية شهرية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، تُناقش أحد الموضوعات المطروحة على الساحة من جوانبه كافة، لتقدم رؤية متكاملة بشأن هذا الموضوع من وجهة نظر "خبير".

الآراء الواردة تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعكس بالضرورة رأي أو سياسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

كلمة المركز

يشهد التعليم العالي تحولاتٍ جذرية على المستوى العالمي يفرضها التطور التكنولوجي المتسارع والاعتماد المتزايد على أنظمة الذكاء الاصطناعي، ما يحتم على دول العالم تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بما يتواكب مع هذا التطور ومتطلبات سوق العمل المتغيرة.

وفي هذا الإطار، لم تكن مصر بمنأى عن التوجهات العالمية لتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وإنما عمدت إلى إطلاق عدة مبادرات تستهدف تحديث البنية التحتية للجامعات، وتطوير قدرات الكوادر الأكاديمية، وتعزيز جودة البرامج التعليمية، وتشجيع البحث العلمي.

كما تبنت مصر "الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠"، والتي تأخذ في اعتبارها احتياجات كل إقليم من أقاليم مصر الجغرافية السبعة، وإعداد البرامج الأكاديمية له، بالإضافة إلى رفع جودة التعليم والبحث العلمي وتطبيقاته، وتجهيز الخريجين لسوق العمل، فضلًا عن الإعداد لإطلاق "قانون تعليم عالٍ" موحد بعد تعديل التشريعات والقوانين اللازمة لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

وتتضمن الاستراتيجية ٧ محاور رئيسة، هي: (التكامل، التخصصات المُتداخلة، التواصل، المشاركة الفاعلة، الاستدامة، المرجعية الدولية، ريادة الأعمال والابتكار).

وتأسيسًا على ما سبق، تسعى هذه الإصدارة من سلسلة "بقلم خبير" الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، إلى تسليط الضوء على الاتجاهات العالمية لتطوير التعليم العالي، ومساعي الحكومة المصرية لمواكبتها، من خلال الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠، وذلك عبر التركيز على المحاور الأساسية التي ركزت عليها التجارب الدولية في مجال تطوير التعليم العالي، وجهود الحكومة المصرية لمواكبة هذا التطور.

الاتجاهات العالمية لتطوير التعليم العالي ومساعي الحكومة المصرية لمواكبتها من خلال الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠

أ.د. علاء عبد الحفيظ محمد

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، وعميد كلية التجارة بجامعة أسيوط

أكدت التجارب الدولية أهمية التعليم في تحقيق تقدم الدول وزيادة درجة رفاهيتها، ولذلك حرصت الدول المتقدمة على وضع التعليم في أولويات سياساتها وبرامجها، واعتبرت تطوير التعليم وتحديثه قضية أمن قومي لتأثيرها الكبير في مستقبل الأجيال الحاضرة والقادمة. وفي هذا الإطار، سعت العديد من الدول المتقدمة لتطوير كوادرها وقدراتها البشرية عبر منظومة التعليم العالي بهدف تحقيق التنمية الشاملة؛ حيث بدأ تطور العملية التعليمية من تعليم الجيل الأول الذي اقتصر على التعليم، إلى الجيل الثاني الذي أدخل البحث العلمي إلى جانب التعليم، ثم الجيل الثالث عندما بدأ التعليم والبحث العلمي في التعامل مع السوق، وأخيرًا الجيل الرابع؛ حيث يلبي التعليم والبحث العلمي والربط بالسوق عملية الابتكار وريادة الأعمال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويمكن تحديد عدد من المحاور الأساسية التي ركزت عليها التجارب الدولية في مجال تطوير التعليم العالي، وتوضيح مساعي الحكومة المصرية لمواكبتها من خلال الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، والتي أطلقتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ٧/ ٣/ ٢٠٢٣، والتي نبعت من ثلاثة روافد، وهي: "رؤية مصر ٢٠٣٠، ومفاهيم الجيل الرابع لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وأهداف التنمية المستدامة".

وفيما يلي استعراض لأهم التجارب الدولية في مجال تطوير التعليم العالي، ومساعي الحكومة المصرية إلى مواكبتها من خلال المحاور التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي.

المحور الأول: التكامل

يُعد التكامل وبناء تحالفات استراتيجية وشراكة من الأمور المألوفة بالنسبة للعديد من الجامعات الأجنبية العريقة؛ حيث ساعدت تجارب التكامل على زيادة الموارد المالية للجامعات المشاركة فيها، آخذة بعين الاعتبار الأمانة العلمية، والتزاماتها في خدمة المجتمع.

يعد **نموذج التكامل الذي تم في تايوان بين جامعتي KMU & NSYSU** من النماذج المتميزة؛ حيث تقع الجامعتان في مدينة كاوشيونج. وقد أدى التقارب الجغرافي بين الجامعتين إلى تكاملهما القوي، مما أسفر عن تعاون جوهري بينهما من خلال التركيز على تحسين طرق التدريس والبحث العلمي، ودعم التعليم الريفي والخدمات الطبية، ودمج الموارد لتعزيز فاعلية التعليم والتعلم والبحث والخدمات الاجتماعية، وقد حققت الجامعتان نتائج باهرة خاصة في مجالات الخدمات الصحية.

> التجارب الدولية أكدت أهمية التعليم في تحقيق تقدم الدول وزيادة درجة رفاهيتها، وحرصت الدول المتقدمة على اعتبار تطوير التعليم وتحديثه قضية أمن قومي.

وفي القارة الإفريقية يعد النموذج الزامبي للتكامل بين الجامعات من أبرز النماذج، من خلال التحالف الذي تم بين ثلاث جامعات زامبية تقع في العاصمة، وهي: جامعة زامبيا، وجامعة إفريقيا، وجامعة كافنديش. وقد ساعد هذا التحالف على تحسين جودة مخرجات التعليم العالي في زامبيا، وأفاد سوق العمل إلى حد **كبير.**

كما شهدت الدول العربية عددًا من نماذج التكامل الناجحة، من بينها نموذج الشراكة بين الجامعة السعودية والجامعة الصينية، ونموذج الشراكة بين الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا وعدد من الجامعات المصرية.

وفيما يتعلق **بالاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠ في مصر،** فقد أشارت إلى بناء تحالفات إقليمية تعليمية هدفها تنمية فرص العمل وحجم الإنتاج، ويتحقق هذا الهدف عبر دراسة المميزات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية المميزة لكل منطقة، والتي تجعلها فريدة مقارنة بالمناطق الأخرى. ويتطلب ذلك استحداث مشروعات بحثية تعزز الترابط والتكامل بين هذه المحاور المختلفة. ومن ضمن أهداف هذا التكامل أن تحتوي كل منطقة على مجموعة متنوعة من المؤسسات التعليمية والبحثية، تشمل الجامعات الحكومية والأهلية والخاصة والتكنولوجية، إضافة إلى مراكز البحث العلمي. كما تتميز كل منطقة بأنشطة اقتصادية خاصة قد لا تتوفر في المناطق الأخرى. وقد أدركت خطة التنمية المستدامة ٢٠٢٣ هذه الحقيقة، فصاغت أهدافها بما يضمن الاستفادة المثلى من إمكانيات وموارد كل منطقة.

وفقًا للاستراتيجية، يرتكز مفهوم التكامل على إنشاء وحدات متناسقة في كل منطقة من خلال مختلف مؤسسات التعليم العالي. وتسعى هذه الرؤية إلى تحقيق الاستفادة القصوى من مقومات هذه المؤسسات، مع تبادل الخبرات والكوادر البشرية فيما بينها. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز خدمة المنطقة ودعم مختلف مجالات التنمية فيها، كما يضمن هذا النظام تقوية الروابط بين متطلبات سوق العمل والجانب الأكاديمي، مما يؤدي إلى رفع كفاءة توظيف الخريجين في مناطق دراستهم، إلى جانب توسيع فرص العمل وزيادة الإنتاج. ويتم تحقيق هذا التكامل بين المؤسسات التعليمية من خلال تشكيل تحالفات إقليمية.

وقد تم تشكيل مجلس تنفيذي للتحالفات الإقليمية للجامعات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية بالأقاليم الجغرافية لمصر يتكون من مُمثلي ٧ أقاليم جغرافية، وهي (إقليم القاهرة الكبرى، إقليم الإسكندرية، إقليم الدلتا، إقليم قناة السويس، إقليم شمال الصعيد، إقليم أسيوط، إقليم جنوب الصعيد)، ويرأس المجلس وزير التعليم العالي، بالإضافة إلى ٧ أعضاء من الشخصيات العامة ذات الخبرة في مجالات الصناعة والاقتصاد القومي.

يضم كل إقليم من الأقاليم السبعة السابق الإشارة إليها جامعات حكومية من بينها جامعة رئيسة تمثل الإقليم من القطاع الأكاديمي، وإحدى الشركات الكبرى بالإقليم كممثل عن الشريك الصناعي، بالإضافة إلى ممثل عن القطاع الحكومي.

المحور الثاني: التخصصات البينية

تهدف التخصصات البينية والمتداخلة إلى معالجة التحديات المجتمعية المعقدة وإيجاد حلول لها. ويتم ذلك عبر تطوير برامج تعليمية معاصرة تجمع بين تخصصات متعددة، سواء في مجال واحد أو عبر مجالات مختلفة. وتتميز هذه البرامج بالمرونة التي تسمح باستيعاب التباين بين مختلف الجامعات، كما تؤكد أهمية تعزيز التواصل بين مكونات منظومة التعليم العالي على المستويين الداخلي والخارجي. إن الغاية من البرامج البينية هي توفير مسارات دراسية تدمج تخصصين أو أكثر، مما يؤدي إلى تخريج كوادر قادرة على حل المشكلات متعددة الجوانب. ويشكل هذا النهج حجر الأساس في تعزيز التكامل بين المنظومة التعليمية وخطط التنمية.

اهتم العديد من الجامعات الأمريكية بالتخصصات البينية، وعلى سبيل المثال قامت جامعة رود أيلاند University of Rhode Island بتشكيل لجنة مشتركة خاصة بالتخطيط الأكاديمي فيما يتعلق بتمويل الأنشطة القائمة على التخصصات البينية لتشجيع كل من أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالأقسام المختلفة على استضافة ورش عمل للتعريف بهذه التخصصات للحصول على دعم مالي إضافي. كما دعمت الجامعة برامج الدراسات العليا القائمة، من خلال تسهيل إجراءات اعتمادها من جانب الأقسام والكليات المشاركة في البرامج والمجلس الأعلى والحصول على درجات علمية مزدوجة للجامعة ومجلس التعليم العالي، ونظمت الجامعة العديد من الندوات لنشر الوعي بأهمية التخصصات البينية.

كما تم في الولايات المتحدة إنشاء عدد من المعاهد بينية التخصصات، مثل معهد سانتا متداخل التخصصات في نيو مكسيكو، والذي تم من خلاله إجراء العديد من أبحاث التخصصات المتداخلة، ومعهد بيكمان للعلوم والتكنولوجيا المتخصصة، والذي تم إنشاؤه بهدف تطبيق الرياضيات المتقدمة والمهارات الحاسوبية على مجموعة من التخصصات.

أما فيما يتعلق بالخبرة الكندية في هذا المجال، فتعد جامعة مونتريال من أبرز الجامعات الكندية التي تقدم تعليمًا على مستوى عالمي في جميع مجالات البحث وتركز بشكل كبير على المناهج متعددة التخصصات، وتمت تولية الطلاب مهامًا وأدوارًا بحثية مهمة في البحوث البينية أدت إلى ظهور جيل من الباحثين البينيين؛ حيث يتم تدريب الطلاب على المهارات البحثية البينية بالتواصل والتعاون مع الجهات الشريكة الممولة للبرامج البحثية البينية، مما يوفر الحصول على فرص العمل التجريبية باعتبارها جزءًا من التعليم المستمر.

وقد **نصت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠ في مصر** على ضرورة تأسيس برامج بينية في الجامعات الأهلية والتكنولوجية؛ حيث ستقوم الجامعات بمختلف أنواعها -الحكومية والأهلية والتكنولوجية- بدور المظلة الرئيسة للكليات الأساسية التي تتولى دعم البرامج متعددة التخصصات. ويساهم هذا التوجه في تهيئة الطلاب لوظائف المستقبل، ويعزز تخريج كوادر قادرة على معالجة المشكلات المتشعبة. وقد تطلب تحقيق هذا الهدف إعادة هيكلة الإدارة في المؤسسات التعليمية، بحيث تتكون من رئيس للجامعة، ونائب مختص بالتعليم الأكاديمي، ونائب آخر للريادة والإبداع والتوظيف، ونائب للتعاون الدولي، بالإضافة إلى العمداء.

وتتنوع المجالات المستقبلية للوظائف لتشمل عدة تخصصات مثل علوم الروبوتات، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتعامل مع البيانات

الضخمة، وتقنيات النقل ذاتي القيادة، والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، واستكشاف الفضاء، واستخدامات الطاقة النووية، وتصميم تقنيات الواقع الافتراضي، وتطوير حلول إنترنت الأشياء. وقد أكدت الاستراتيجية ضرورة تطوير هذه البرامج التعليمية استنادًا إلى رؤية شاملة تستشرف احتياجات الأسواق المحلية والعالمية، ليس فقط في الوقت الراهن، بل وفي المستقبل أيضًا.

> **تهدف التخصصات البينية والمتداخلة إلى معالجة التحديات المجتمعية المعقدة وإيجاد حلول لها عبر برامج تعليمية تجمع بين تخصصات متعددة وتؤدي إلى تخريج كوادر قادرة على حل المشكلات.**

المحور الثالث: الاتصال

المقصود بالاتصال هو تعاون إقليمي يعبر الحدود في التعليم العالي وإقامة شراكات وبرامج توأمة وتفاعل مع المؤسسات الجامعية المتطورة حول العالم، وهو نهج يشهد نموًّا متزايدًا وتتوسع آفاقه مع تطور ثقافة العمل المشترك. يمكن أن يتم ذلك من خلال مشاركة فريقين أو أكثر، من مؤسسة أو أكثر، من دولة أو أكثر؛ سعيًا لتحقيق أهداف واضحة ومتفق عليها. وتوجد العديد من هيئات التعاون الإقليمي والدولي، من أهمها:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO)

ركزت منظمة اليونسكو على توفير المعلومات والقدرات اللازمة للأطراف المعنية بالتعليم العالي، لتتمكن من اتخاذ أفضل القرارات في البيئة الجديدة للتعليم العالي. ومن بين هذه القرارات -على سبيل المثال- إنشاء المنتدى العالمي المعني بضمان جودة شهادات التعليم العالي، واعتمادها، والاعتراف بها على الصعيد الدولي، وإنشاء كرسي اليونسكو الجامعي، لضمان جودة التعليم العالي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

عمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز تأمين الجودة والتخطيط المؤسسي في الجامعات في مناطق مختلفة من العالم، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير العديد من المناطق.

التعاون الأورومتوسطي

يتمحور التعاون الأورومتوسطي حول ما يلي:

١. **مشروع TEMPUS**، ويتمثل في المشاركة في تحقيق مساحة تعاون وتحديث في التعليم العالي بين أوروبا والدول الشريكة، ومن بينها الدول العربية.

٢. **مشروع إيراسموس Erasmus** لتعزيز التعاون الأوروبي والدولي من خلال تمويل منح ماجستير، وتبادل للطلاب والأساتذة.

وقد شاركت العديد من الجامعات المصرية على منح وتمويل لبرامجها التعليمية ومشروعاتها البحثية من الهيئات السابق الإشارة إليها. وقد أوضحت **الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠ في مصر** أن هناك تزايدًا ملحوظًا في عدد الدول التي تبادر للمشاركة في التعاون الإقليمي والدولي كوسيلة لتطوير منظومة التعليم العالي. ويمثل هذا التعاون عبر الحدود منصة مثمرة لخلق مصادر دخل جديدة، وفتح آفاق وظيفية للطلاب، والارتقاء بمستويات الجودة، كما يساهم في تطوير المنظومة البحثية؛ حيث تقوم شبكات التعاون بتنفيذ مشروعات تفوق قدرات المؤسسات المنفردة.

> **تسهم المشاركة الفاعلة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية في تطوير الأفكار المبتكرة وتحويلها إلى مشروعات ملموسة ودمجها في مختلف القطاعات الإنتاجية، مما يعزز الابتكار.**

المحور الرابع: المشاركة الفاعلة

تسهم المشاركة الفاعلة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية المختلفة في تطوير الأفكار المبتكرة وتحويلها إلى مشروعات ملموسة وإدماجها في مختلف القطاعات الإنتاجية، مما يعزز الابتكار ويتوافق مع توجهات جامعات الجيل الرابع. ويتم من خلال المشاركة الفاعلة تحقيق التكامل الفعلي بين عناصر منظومة التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج لتعمل بصورة تكاملية.

ويوجد العديد من التطبيقات والنماذج العالمية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية المختلفة، حيث إن مجالات الشراكة بينها متعددة، فقد تكون في السياسات، وتطوير النظم والبرامج التعليمية، والإدارة، وبرامج التدريب، والإنماء المهني، وتطوير برامج التعليم، والخدمات الاجتماعية، والدعم المالي، واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية **تُعد تجربة جامعة ستانفورد Stanford University** من تجارب الشراكة الناجحة؛ حيث كانت سببًا في تشييد وادي السليكون للتكنولوجيا المتطورة عن طريق تحالف مراكز البحوث بالجامعة مع العديد من المؤسسات الإنتاجية. وقد كان لهذا الوادي إنتاجه المتميز عن طريق عدة شركات تعتمد في أعمالها على خريجي وأعضاء هيئة التدريس بجامعة ستانفورد. توجد أيضًا شراكة بين **جامعة نيو أورلينز The University of New Orleans** ومجموعة مؤسسات صناعة قائمة في المجتمع المحلي. والهدف الرئيس من الشراكة تزويد مؤسسات المجتمع المحلي بالقوى العاملة المؤهلة بالتكنولوجيا المتقدمة التي يحتاج إليها. ويُعد نموذج الحاضن التكنولوجي في جامعة أوستن من أشهر النماذج التي تهدف إلى تحقيق التعاون بين الجامعة وقطاع الإنتاج في مجال البحث العلمي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توظيف البحوث

والمبتكرات الجامعية في مجال الصناعة وتعزيز دور الجامعات في تمويلها الذاتي.

وتُعد المملكة المتحدة رائدة في مجال الشراكة، ومن أوائل الدول التي تمت ممارسة الشراكة فيها، حيث بدأت الشراكة بتبني سياسة مبادرة التمويل الخاصة، والتي بوجبها قدمت الحكومة البريطانية تسهيلات وحوافز للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في المشروعات العامة.

أما في **فرنسا، فيركز نموذج المشاركة على تطوير وتحديث المناطق الحضرية،** كما يهتم بالسياسة الاجتماعية اهتمامًا خاصًا، والتي تلعب المشروعات التشاركية دورًا مهمًّا في تحقيقها. والشراكة في فرنسا جزء من النسيج الاجتماعي، ويمكن أن تنشأ بشكل عفوي في العديد من المجالات ومرافق الخدمات، مثل وجود شراكة بين إحدى مؤسسات التعليم العالي مع عدة صحف يومية مملوكة للقطاع الخاص؛ حيث قامت الصحف بتزويد الجامعة برأس المال والخبرة التقنية والمعرفة المهنية وإمكانية التعاقد مع الآخرين، بينما اهتمت المؤسسة الأكاديمية بتطوير البناء العلمي عن طريق أساتذتها وباحثيها.

وفي **كندا تُعد نماذج مراكز التميز مظهرًا من مظاهر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية،** وتعد جامعة أونتاريو University of Ontario بكندا من أكثر الجامعات التي تبنت مراكز التميز، كما رصدت الحكومة الكندية حوالي (٢٠٤) ملايين دولار كندي لإنشاء المزيد من هذه المراكز، بهدف تدعيم العلاقة بين الجامعات الكندية والمؤسسات الصناعية. وفي اليابان هناك شراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، وكان من أهم مظاهر ذلك إنشاء مدينة العلوم (تسكوبا) لتحسين الرابطة بين الصناعة والجامعات، ولإيجاد التكامل بين التعليم العام والخاص في إطار مؤسسات التعليم العالي؛ حيث تقوم القطاعات الصناعية الخاصة بتقديم دعم مالي للجامعات مقابل قيام الباحثين الجامعيين وقطاع الصناعة الخاص بتوحيد الجهود للقيام بأبحاث مشتركة من خلال مراكز بحث مشتركة يقوم بإدارتها أساتذة جامعات.

وفي دولة ماليزيا تقوم جامعة ماليزيا للتكنولوجيا (UTM) بدور رائد في مجال ربط التعليم الجامعي بمؤسسات الإنتاج وتلبية احتياجات المجتمع التكنولوجية، كما تقوم الحكومة الماليزية بإنشاء كليات جامعية تتواكب مع التطورات التكنولوجية بهدف ربطها بمتغيرات العصر.

وتعد **التجربة اليابانية رائدة في مجال تعليم المشاركة الفاعلة،** ففي جامعة طوكيو على سبيل المثال يتم دعم الطلاب مهنيًا، وذلك من خلال ما يُسمى مراكز مهنة الطالب؛ حيث تتيح تلك المراكز مقابلة الطلاب مع الخريجين للمساهمة في دعم قرار الطالب لخدمة المجتمع سواء بالعمل في شركة أو استكمال الدراسات العليا، وممارسة الأنشطة المرتبطة بالوظيفة، مثل المشاركة في البحوث الخاصة بالصناعات والشركات، وتوفير فرص التدريب العملي التي تفيد الطالب في البحث عن وظيفة.

وبينما تكتفي معظم الدول النامية بإرسال بعثاتها إلى الغرب للحصول على الدكتوراة، وتعتبر ذلك نهاية المطاف، فإن البعثات اليابانية ممثلة في العلماء والباحثين والمهندسين لها زيارة كل عام إلى المصانع ومراكز البحث للتعرف على التطورات في الأفكار والوسائل العلمية والتكنولوجية ومعاينة النماذج الصناعية الجديدة، ودراسة كل ما يُنشر من براءات الاختراع.

كما تُعد **التجربة السنغافورية متميزة في هذا المجال؛** حيث يتم التخطيط السنغافوري على المستوى الرسمي من خلال عدد من الأجهزة المتخصصة التي تقوم بتحديد الاحتياجات

التدريبية والتعليمية والبرامج الملائمة لإشباع تلك الاحتياجات من وجهة نظر سوق العمل، كما تقوم هذه الأجهزة بصياغة أهداف محددة فيما يتعلق بأعداد ومستويات الباحثين عن عمل والعاملين المراد تطويرهم. كما بدأت سنغافورة بتجربة تطبيق المدارس الإلكترونية؛ حيث هدفت هذه المدارس إلى دمج تكنولوجيا المعلومات في التعليم والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في العملية التعليمية.

وفيما يتعلق **بالاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠ في مصر**، فقد تم وضع تصور شامل يرتكز على تمكين المؤسسات الأكاديمية، سواء الحكومية أو غيرها، من تأسيس كيانات تجارية تمثل الذراع الاقتصادية والاستثمارية لها. ويتيح هذا النموذج للجامعات فرصة الجمع بين دورها الأساسي في إنتاج المعرفة وابتكار الأفكار، وبين متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال إطار يضمن للجامعة القدرة على القيادة وتحديد أولوياتها الاستثمارية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة، ويعزز الابتكار ويحد من الممارسات الاستهلاكية. وتتسع مظلة هذه الاستراتيجية لتشمل قطاعات متعددة إلى جانب مجالات الصناعة والابتكار؛ حيث تبرز المستشفيات الجامعية كنموذج للمشاركة الفاعلة من خلال برامج التطوير المستمر التي تتبناها.

وقد نجحت مصر في تحقيق تقدم ملموس في تطوير المنظومة الصحية بالمستشفيات الجامعية خلال السنوات الأخيرة؛ حيث شرعت في تنفيذ عملية تحول رقمي شاملة تغطي كل مؤسسات التعليم العالي كجزء من مبادرة رقمنة المستشفيات الجامعية. وفي سياق متصل، قامت مصر بتطوير خريطة متكاملة للنظام الصحي تتوافق مع المعايير العالمية لـ HIMSS، وذلك من خلال استحداث نظام السجل الطبي الموحد الذي يتيح لكل مواطن ملفًا طبيًّا موحدًا على مستوى الجمهورية، مما يضمن تقديم خدمات صحية متكاملة لجميع المواطنين في مختلف أنحاء البلاد.

المحور الخامس: الاستدامة

يركز هذا المحور على تحقيق الاستدامة من خلال تحسين كفاءة استغلال الموارد المتاحة وتعزيز القدرات المؤسسية المستدامة للجامعات، بما يعود بالنفع على جميع المستفيدين، سواء أكانوا طلابًا أو خريجين أو عاملين في قطاع التعليم العالي. ويشهد العالم توجهًا متناميًا لدى مؤسسات التعليم العالي نحو تبني مفهوم الاستدامة ودمجه في منظومتها التعليمية والبحثية والخدمية، مع العمل على تطوير سياساتها وممارساتها لتتوافق مع متطلبات الاستدامة.

وعلى سبيل المثال، فقد ركزت جامعات أمريكية على البعد الثقافي والسلوكي في تعليم الاستدامة، ومنها جامعة هارفارد Harvard التي استحدثت مقررات كاملة أو أجزاء من مقررات تتعلق بالاستدامة، كما تبنت فكرة "خضرنة المقررات والمقرات"، مع التركيز على بعض المسائل، كتغير السلوك لحماية البيئة والطاقة المتجددة وتفعيل برامج تدوير النفايات. كما قامت جامعة كورنيل Cornell الأمريكية بعقد اجتماع ضم أساتذة من سبع كليات زراعة من عدد من الدول، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والسويد والدنمارك والنمسا وأستراليا وهولندا، وذلك لتبادل الخبرات والمعارف ومحتوى المقررات التي كانت تُقدم للطلاب في تلك الكليات، وبعد عامين تم تشكيل فريق من تلك الكليات لوضع محتويات مقرر دراسي مشترك.

أما في هولندا، فقد كان **لجامعة Wageningen تجربة متميزة في سياق تجاوز الحدود فيما بين التخصصات،** وفيما بين الثقافات، وفيما بين النظرية والتطبيق، على اعتبار أن ذلك مقوم رئيس لبناء طلاب المستقبل القادرين على إدارة الاستدامة والمحافظة عليها في ظل التعقيد الشبكي المتنامي المحيط بالاستدامة. ولتحقيق ما سبق، وضعت الجامعة مقررًا خاصًا بالاستدامة في برنامج ماجستير علوم البيئة، بحيث يدرسه الطلاب قبل توجههم إلى التدريب التعاوني، وإعداد مشروع التخرج البحثي، مع اعتماده المكثف على مدخل التعليم الذاتي المنظم وإعداد تقارير ذات جودة عالية في نهاية الفصل الدراسي.

كما قدمت **نيوزيلندا تجربة فريدة من نوعها في مجال تعليم الاستدامة؛** حيث قامت جامعة (أوكلاند) النيوزيلندية في عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع وزارة البيئة والسلطة المحلية بإعداد برنامج الصناعة الجيدة للقرارات، وهو برنامج تدريبي ذو طبيعة مهنية؛ حيث يمنح شهادة مهنية متخصصة، كما أنه تقييمي؛ حيث يتضمن تقييمات قبلية، وبعدية لتحديد المستوى قبل البرنامج وبعده، وهو موجه لصناع القرار بهدف إكسابهم المهارات التي تمكنهم من صناعة قرارات تتناغم مع متطلبات الاستدامة وتحافظ على البيئة في نيوزيلندا.

وتُعد ألمانيا واحدة من أكثر الدول نجاحًا في استغلال الطاقة المتجددة، مما جعلها تفلح في تأسيس ما أضحى يُسمى القطاع الأخضر الذي يمكنها من الإنتاج والصناعة بطريقة ملائمة بيئيًّا. وتشير التقديرات إلى أن ألمانيا ستصدر ما يقارب مليار يورو عام ٢٠٣٠ من منتجات القطاع الأخضر الذي يعتمد على طاقة الرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة. وقد نجحت التجربة الألمانية في جعل التقنيات الخضراء خالقة لفرص عمل متزايدة.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠ في مصر، شددت الاستراتيجية على أهمية التركيز على الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة؛ حيث يبرز **البعد "الاقتصادي"** بشكل خاص من خلال تبني مفاهيم التكامل والتواصل والمشاركة الفاعلة التي تسهم في تعزيز منظومة الدخل للمؤسسات والأفراد على حد سواء. ومع تعميق الروابط بين القطاع الأكاديمي وسوق العمل، من المتوقع أن تزداد كفاءة العاملين في المنظومة التي ستتواءم بشكل وثيق مع متطلبات المجتمع واحتياجاته الاقتصادية، مما سيؤدي بشكل مباشر إلى تحسين مستويات الدخل.

ويتمثل **البعد الثاني وهو "البيئي"** في دعم النمو الاقتصادي للمؤسسات التي تُسهم في تنمية مختلف أنواع البيئة: المبنية، الافتراضية، والطبيعية. فكلما تطورت البيئة الحاضنة للمؤسسات، زادت فرص توفير بيئة صحية تُحفز على الإبداع والابتكار والتميز.

أما **البعد الثالث، وهو البعد "الاجتماعي"**، فيتمثل في قدرة الاقتصاد على تمكين المؤسسات من الاستثمار في مواردها البشرية عبر برامج التأهيل والتدريب، مما يُسهم في خفض نسب البطالة عن طريق توفير فرص عمل حقيقية تلبي احتياجات الإقليم، وزيادة الدخول التي تعتمد على مصادر تمويل استثمارية مُستدامة بدلًا من الاعتماد على الدعم.

> مفهوم الاستدامة في التعليم العالي يعني تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، بما يعزز استدامة المؤسسات الجامعية، مما يعود بالنفع على الطلاب والعاملين بقطاع التعليم العالي.

المحور السادس: المرجعية الدولية

يُقصد بالمرجعية الدولية إدراج عنصر دولي وعالمي بين الثقافات ضمن وظائف مؤسسات التعليم العالي. **وتعد تجربة دولة كوريا الجنوبية** من أبرز التجارب الدولية في هذا المجال، وهو ما يتضح من الحراك الطلابي؛ حيث تُعد كوريا الجنوبية ثالث أكبر دولة في العالم من حيث حراك طلاب التعليم العالي في الخارج، وذلك بعد الصين والهند، وتحتل المرتبة الرابعة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث سرعة النمو في أعداد الطلاب الدوليين بها. كما تضمنت التجربة الكورية حراكًا لأعضاء هيئة التدريس من خلال المنح الدراسية لفترات قصيرة أو طويلة لتحسين التعاون والتبادل بين أوروبا وآسيا، وتسهيل التبادل الأكاديمي بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين. كما شهدت التجربة الكورية حراكًا مؤسسيًّا؛ حيث تم تخفيف القيود على إنشاء المؤسسات الجامعية من قبل الجامعات الأجنبية، إلى جانب تدويل المناهج، وذلك من خلال اتفاقات التبادل، وإجراء بحوث مشتركة بين الجامعات الكورية والجامعات والمراكز البحثية الأجنبية.

ومن التجارب المتميزة أيضًا في هذا المجال **التجربة الماليزية؛** حيث اتسم نظام التعليم في ماليزيا بالانفتاح على النظم الغربية (الأمريكية والبريطانية)، والتوسع في استخدام اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم. وقد لعب القطاع الخاص دورًا أساسيًّا مع التركيز على جودة التعليم واتباع التعاليم العالمية، مع وجود بعض فروع جامعات أستراليا ونيوزيلندا وبريطانيا. وهناك حوالي ٤١٥ معهدًا وكلية جامعية خاصة تقدم تخصصات جامعية وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج تتيح الفرصة للطلاب الماليزيين بالالتحاق بجامعة أجنبية لعام دراسي أو عامين، أو لفترة دراستهم في الخارج بالكامل.

وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠ في مصر جزءًا خاصًا بالمرجعية الدولية؛ حيث استهدفت الاستراتيجية أن تصبح مؤسسات التعليم العالي دولية بهدف تحقيق سهولة انتقال الطلاب المصريين عبر الحدود لتحقيق أكبر استفادة بالتعرف على التطورات العلمية في الجامعات في الخارج.

كما أكدت الاستراتيجية أهمية التركيز على التنافسية في جودة التعليم مع تقديم أسعار منافسة للخدمة التعليمية، مع الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للدولة المصرية كعامل جذب للجامعات، مما يسمح باستقطاب الوافدين من الدول المحيطة وإنشاء أفرع للجامعات الدولية، وذلك من خلال التركيز على وجود مرجعية دولية تضمن جودة التعليم في الجامعات المصرية، بالاعتماد على تصنيف وترتيب الجامعات عالميًّا.

وأوضحت الاستراتيجية أن **منصة "ادرس في مصر"** منصة تعليمية جديدة تُسهل الوصول إلى جميع مؤسسات التعليم العالي في مصر، وتُقدم خدماتها للطلاب الوافدين قبل وأثناء وبعد الدراسة في مصر. كما تُوفر المنصة كل المعلومات التي يحتاج إليها الطلاب فيما يخص التقديم والمستندات المطلوبة والتنسيق الداخلي، وتعمل تحت رعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية لضمان تحقيق أقصى استفادة للطلاب والتواصل معهم وشرح تفاصيل الفرص المُتاحة للدراسة في مصر.

المحور السابع: ريادة الأعمال والابتكار

يهدف هذا المحور إلى خلق منظومة تشجع على الإبداع والابتكار في التعليم الجامعي، وخاصةً في جامعات الجيل الرابع، من خلال ربط التعليم بالاستثمار والبحث العلمي. ويتم ذلك عن طريق تطوير طرق حديثة تربط بين هذه الجوانب، بالإضافة إلى تطوير مجالات دراسية جديدة تُركز على الإبداع والابتكار وريادة الأعمال بهدف تبادل الخبرات بين الطلاب والمؤسسات، بحيث تُنقل خبرات الطلاب من الجانب الاستثماري إلى المجالين الأكاديمي والبحثي.

ومن التجارب الدولية الناجحة في مجال محور ريادة الأعمال والابتكار **التجربة الألمانية؛** حيث نجحت ألمانيا في اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل تفعيل دور التعليم الجامعي لمواجهة مطالب سوق العمل من خلال تطبيق مسوح الخريجين أو الدراسات التتبعية بالجامعات، وذلك بهدف زيادة فرص الخريجين في التوظيف. كما نسقت ألمانيا مع دول الاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاقية بولونيا، وهي اتفاقية جامعية حديثة بين الدول الأوروبية تهدف إلى توحيد النظم ومسميات الدرجات الجامعية في جميع الجامعات الأوروبية لتسهيل الانتقال والعمل للطلبة والخريجين في دول الاتحاد الأوروبي، ومن ثم تشكيل فضاء أوروبي موحد للتعليم العالي.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠ في مصر، فقد شددت على الدور المحوري لريادة الأعمال والابتكار، نظرًا لمساهمتها في تحفيز وتطوير المبتكرين ودعم إبداعاتهم، وكذلك تعزيز المشروعات الريادية واكتشاف رواد الأعمال الواعدين ومساندة شركاتهم الناشئة. كما تركز على تعزيز وتطوير البنية التحتية الضرورية وتنظيم النظام البيئي المتكامل. وتصنف هذه الاستراتيجيات وفقًا لطبيعة مخرجاتها إلى ثلاثة محاور: استراتيجيات التحفيز والاكتشاف، واستراتيجيات تنمية القدرات وتطويرها، واستراتيجيات البناء المؤسسي.

خاتمة:

يتضح مما سبق أن المحاور التي ركزت عليها الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠ في مصر تتواكب مع الاتجاهات الحديثة في مجال تطوير التعليم العالي، كما اتضح من التجارب الدولية في هذا المجال، والتي تمت الإشارة إليها في هذه الورقة البحثية. وقد بدأت الحكومة المصرية خطوات لتنفيذ الاستراتيجية، مثل تشكيل شراكات تعليمية على المستوى الإقليمي هدفها تعزيز فرص التوظيف ورفع الطاقة الإنتاجية، والاهتمام بالتخصصات البينية، والاهتمام بالمرجعية الدولية والتعاون الإقليمي والدولي، وتأسيس شركات تمثل الظهير الاستثماري والاقتصادي للجامعات، والاهتمام بالاستدامة وريادة الأعمال والابتكار، وغيرها من مجالات التطوير التي من المتوقع أن تؤتي ثمارها خلال السنوات المتبقية من تنفيذ الخطة وما بعدها.

الهوامش والمراجع

- لمزيد من التفاصيل انظر تصريحات الدكتور أيمن عاشور وزير التعليم العالي من خلال الرابط التالي: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2835672
- Lu, Lin, et al, 'Strategic Alliances in Institutions of Higher Education to Promote Sustainable Development Goals: A Case Study from two Universities in Taiwan', JIRSIA Issue, 20 (2). 2022, p.277.
- فاطمة محبوب، صارة لعمامرة، "التحالفات الاستراتيجية ما بين الجامعات في ضوء نماذج عربية ودولية، مع الإشارة إلى حالة الجامعة الجزائرية"، الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد ١٢، العددا، ٢٠٢٣، ص ١١.
- لمزيد من التفاصيل انظر تصريحات المتحدث الرسمي باسم وزارة التعليم العالي من خلال الرابط: https://gate.ahram.org.eg/News/4739574.aspx
- دعاء حمدي الشريف، "الخارطة الاستراتيجية لتفعيل مدخل الدراسات البينية في التعليم العالي لمواكبة التخصصات المستقبلية"، مجلة كلية التربية ببنها، العدد ١٣٣، ج (١)، ٢٠٢٣، ص ٦٠٢.
- المرجع السابق، ص ٦٠٥.
- د. عارف الصوفي (وآخرون)، التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. بيروت، ٦- ١٢/١٠/ ٢٠٠٩.
- أشرفَ الكاتب على تنفيذ أحد البرامج الممولة من هيئة تيمبس TEMPUS التعليمية الأوروبية، هو دبلوم السياسات العامة وحقوق الطفل DPPCR شاركت فيه ثلاث جامعات أوروبية وجامعتان من الأردن، وجامعتا القاهرة وأسيوط من مصر خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣. وتم في إطار البرنامج تبادل الخبرات بين الجامعات المشاركة وإعداد مقررات بشكل مشترك، وتنظيم زيارات متبادلة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، إلى جانب العديد من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية.
- د. هند محمد عبد الله الأحمد، "تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر الخبراء، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود"، مجلة العلوم التربوية، العدد ٤ (١٤٣٧)، ص ص ٤٥٣.
- المرجع ذاته، ص ٤٥٤.
- Pierre Sadran, 'Public Private Partnership in France: A Polymorphous and Unacknowledged Category of Public Policy', International Review of Administrative Sciences, vol. 70, no.2, p223- 253.
- د. هند محمد عبد الله الأحمد، مرجع سابق، ٤٥٦. Ibrahim Salahuddin, 'The Role of University in Promoting and Developing Technology: A Case Study of University of Technology', Malaysia, Higher Education, vol.10, 1977.

- د. نادية حسن السيد، د. فاطمة أحمد زكي، أسامة محمد الجميل، "تطوير التعليم الجامعي لمواجهة تحديات سوق العمل المصري في ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة"، المجلة العلمية لكلية التربية جامعة بنها، على الرابط https://www.google.com/search?client=firefox-b-
- المرجع السابق.
- لمزيد من التفاصيل انظر تصريحات الدكتور أيمن عاشور وزير التعليم العالي من خلال الرابط التالي: https://www.elwatannews.com/news/details/6470974#goog_rewarded
- عبد الله البريدي، تعليم الاستدامة في الجامعات العربية رصد لتجارب دولية واقتراح لنموذج علمي، جامعة القصيم، مركز التنمية المستدامة، الندوة العلمية الأولى لمركز التنمية المستدامة، يناير ٢٠١٣.
- Savelyeva, T. and McKenna, J., "Campus sustainability: emerging curricula models in higher education", International Journal of Sustainability in Higher Education, vol. 12 (1), p. 55-66, 2011.
- Geertshuis, S. Improving Decision Making for Sustainability: A Case Study from New Zealand, International Journal of Sustainability in Higher Education, vol ١٠ (٤), ٢٠٠٩, p. ٣٧٩-٣٨٩.
- محمد طالبي، محمد ساحل، "أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة- عرض تجربة ألمانيا"، مجلة الباحث، عدد ٦، ٢٠٠٨، ص٢٠١-٢١١.
- د. أياد شمخي جبر، التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في بعض التجارب الدولية (تجربة ماليزيا وكوريا الجنوبية نموذجًا)، بغداد، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣، ص ٢٤.
- المرجع السابق، ص ص ٣-٥.
- د. نادية حسن السيد، د. فاطمة أحمد زكي، أسامة محمد الجميل، مرجع سابق.

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة – مصر
رقم بريدي: 4829902 ص.ب: 191 الحي السكني R3
تليفون: 4-3-2-1-20546600 (202+) فاكس: 20532115 (202+)
info@idsc.gov.eg www.idsc.gov.eg

جائزة الشارقة للاتصال الحكومي

ISSN 2805-3206